العدد رقم ١٥ - الفصل الثاني ٢٠٠٧

الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب

# قضايا عالمية إنمائية

نشرة فصلية تصدر عن مجلس النواب / المديرية العامة للدراسات والمعلومات - مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب.

# العمّال المهاجرون

## في هذا العدد


- أرقام مقلقة ومواقف
- العمال المهاجرون
- أسباب الهجرة ومعالجتها
- الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات المتعلقة بالعمال المهاجرين
- الهجرة من والى العالم العربي
- الهجرة من والى لبنان

تقدم هذه النشرة، من خلال ملفات فصليّة، معلومات موجزة وهادفة حول القضايا الإنمائية العالمية ذات الصلة المباشرة بالنشاط التشريعي في مفهومه العام وممارسته في إطاره الوطني، في ضوء التشريعات العالمية الحديثة.

وتتضمن النشرة كذلك معلومات ذات صلة بالقضايا والاهتمامات والمستجدات الإنمائية المطروحة عالمياً. وتعد معلوماتها على خلفية المؤتمرات والاتفاقيات الدولية وكذلك على خلفية القضايا المتداولة وطنياً.

إن ملايين العمال وأسرهم يسافرون إلى بلدان غير بلدانهم للبحث عن عمل. ويوجد في الوقت الحاضر حوالي ١٧٥ مليون مهاجر حول العالم نصفهم تقريباً من العمال ويقدر أن ٢٠٪ من هؤلاء لا يتمتعون بوضع قانوني. وتشكل النساء، حوالي نصف المهاجرين. ويسهم العمال المهاجرون في اقتصاد البلدان المضيفة لهم كما تساعد التحويلات التي يرسلونها إلى بلدانهم الأصلية على النهوض باقتصاد هذه البلدان. ومع ذلك فإن العمال المهاجرين كثيراً ما لا يحظون إلا بقليل من الحماية الاجتماعية وهم أشد الفئات تعرضاً للاستغلال والاتجار.

# أرقام مقلقة

## العالم

يوجد في الوقت الحاضر حوالي ١٧٥ مليون مهاجر حول العالم نصفهم تقريباً من العمال ويقدر أن ٢٠٪ من هؤلاء لا يتمتعون بوضع قانوني

يوجد أكبر عدد من المهاجرين الدوليين في آسيا؛ في حين تستوعب أوروبا وأمريكا الشمالية أعدادا متماثلة تليهما أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانيا

أنّ حوالي ٨٦ مليون شخص، أو حوالي نصف الإجمالي العالمي، هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة.

نصف عمال العالم، أي حوالي ١,٤ مليار عامل فقير يعيشون مع عائلاتهم بأقلّ من دولارين أميركيين لليوم للشخص الواحد

ارتفعت البطالة في السنوات العشر الأخيرة، وفقاً للأرقام الرسمية بأكثر من ٢٥٪، وقد بلغت حالياً ١٩٢ مليون عاطل عن العمل في العالم، أو نحو ٦٪ من اليد العاملة العالمية.

بلغت تحويلات العمّال المهاجرين الرسمية في سنة ٢٠٠٤ حوالي ٢٢٦ بليون دولارا أمريكيا. وقد تلقت البلدان الآسيوية المُصدرة للعمالة دخلاً من التحويلات بلغ أكثر من ٤٠ مليار دولار

يرسل العمال المهاجرون بالمعدل ١٣٪ من دخلهم إلى وطنهم الأم، وينفقون ٨٧٪ منه في البلد المستضيف.

أن قيمة مساهمة العمال المهاجرين في البلد المستضيف تصل إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي.

يقدم المهاجر العادي مساهمة صافية إيجابية تصل إلى أكثر من ٦٠٠٠٠$ خلال فترة حياته

يعمل حولي ٤٠٠ ألف عامل ومهندس من البلدان النامية في مجال الأبحاث والتنمية في البلدان الصناعية

سوف ينخفض عدد سكان الاتحاد الأوروبي تحت سن ٢٥ بنسبة ٢٠ مليون بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٣٠

بحلول العام ٢٠٥٠، وللحفاظ على مستويات السكان الحالية، تحتاج أكبر ٤ بلدان أوروبية (ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وايطاليا) إلى إجمالي ٧٠٠,٠٠٠ مهاجر كل سنة بدل ٢٣٠,٠٠٠ مهاجر الذين تستقبلهم اليوم

يعيش الآن ما يتراوح بين ثلث ونصف المشتغلين بالعلم والتكنولوجيا في العالم النامي في العالم المتقدم.

من أصل ١٧٥ مليون مهاجر عالميا، هناك ٥٦ مليون يعيشون في أوروبا. ومن بين هؤلاء ٢٧,٥ مليون مهاجر هم من النشطين اقتصاديا في الدول الأوروبية، ويمثلون ٤٪ من القوى العاملة في المنطقة

لا بد من توفير حوالي ٤٠ مليون وظيفة سنوياً في العقد المقبل لتأمين العمل لطالبيه.

يتفاوت عدد المهاجرين المخالفين بين ٣٠ و ٤٠ مليوناً.

## الدول العربية

تصل نسبة المهاجرين إلى ٣٥٪ من مجموع سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي

نسبة اليد العاملة الأجنبية في بلدان الخليج تتراوح ما بين ٢٥٪ في حدها الأدنى في المملكة العربية السعودية، و ٧٥٪ في حدها الأعلى في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر. وهي نسبة تبتعد بكثير عن نسبة اليد العاملة الأجنبية في بلدان أخرى كاليمن(١,٤٪)، ومصر (٠,٢٪).

يلاحظ أن نسبة الجنسيات العربية من مجموع المهاجرين إلى دول الخليج تراجعت من ٧٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥٦٪ عام ١٩٨٥ إلى قرابة ٣٠٪ عام ٢٠٠٠

تتراوح نسبة العمال المهاجرين الآسيويين في الدول الأعضاء بمجلس التعاون بين ٤٠ و٧٠ ٪. لكن في البلدان المُستقبلة الرئيسية في شرق آسيا لم يشكّل العمال الآسيويون سوى ٤,٢٪ من القوى العاملة فيها كمجموعٍ عام

يعيش ستة من بين كل ١٠ مهاجرين في المنطقة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي. ويوجد في المملكة العربية السعودية وحدها واحد بين كل ثلاثة من المهاجرين الذين يعيشون في المنطقة.

وتقدر الهجرة العربية الكلية للبلدان الأوروبية بـ (١٣,٧) مليون مهاجر. وتمثل الهجرة المغاربية حوالى (٨٢ ٪) من الهجرة العربية. ويتركز فى فرنسا وحدها نحو ٦٠٪ منها .

يهاجر ٥٠ ٪ من الأطباء و٢٣٪ من المهندسين و١٥٪ من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة. وكندا بوجه خاص

إن ٥٤٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم

يشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا حوالي ٣٤٪ من مجموع الأطباء العاملين فيها

إن ثلاث دول غربية غنية هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا تستقبل ٧٥٪ من المهاجرين العرب

في سنة ٢٠٠٥ استقبلت المنطقة العربية واحداً بين كل عشرة من المهاجرين الدوليين في العالم وواحداً بين كل أربعة من المهاجرين في المناطق الأقل نمواً.

في عام ٢٠٠٥ كان المهاجرون يمثلون ٧,٣ ٪ من سكان المنطقة العربية ومعظمهم يتركزون في البلدان المنتجة للنفط.

في خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥ شهدت الدول العربية زيادة صافية في أعداد المهاجرين الدوليين إليها بلغت سبعة ملايين مهاجر. مما جعل مجموع المهاجرين الدوليين لديها حوالي ٢٠ مليونا.

في عام ٢٠٠٥ كانت ثلاث دول عربية من بين العشرين بلداً التي يوجد فيها أكبر عدد من المهاجرين في العالم. هي: المملكة العربية السعودية (٦,٤ ملايين)، والإمارات العربية المتحدة (٣,٢ ملايين)، والأردن (٢,٢ مليون).

يقدر أن ما يتراوح من ١٠٠,٠٠٠ إلى ١٢٠,٠٠٠ من المهاجرين غير القانونيين يعبرون البحر المتوسط سنوياً. يأتي ٣٥ ٠٠٠ منهم من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، و ٥٥,٠٠٠ من شمال أفريقيا و ٣٠,٠٠٠ من بلدان أخرى. معظمها في آسيا.

في عام ٢٠٠٤. كان بلدان عربيان من بين أكبر ٢٠ بلداً في العالم تلقت تحويلات مالية من عمّالهم المهاجرين. هما: المغرب ومصر

## لبنان

بلغ عدد الأجانب الحاصلين على أجازات عمل ١٠٧,٥٦١ لعام ٢٠٠٦

بلغ عدد الحاصلين على أجازات عمل من التبعية الفيليبينية ٣٠,٣٠٩ لعام ٢٠٠٦ أي بنسبة ٢٨٪ من إجمالي إجازات العمل الممنوحة خلال هذه السنة

٧٥٪ من الحائزين على إجازات عمل للعام ٢٠٠٦ هم من خدم المنازل

يدخل بعض الأجانب إلى لبنان خلسة وبطرق غير قانونية وذلك عبر الحدود البرية أو البحرية. ومعظمهم من الجنسيتين المصرية والسودانية بالإضافة إلى الجنسيات الأخرى (سرلنكيون، بنغلادشيون، باكستانيون... الخ)

يهاجر من لبنان ٦٠ إلى ٦٥ ألف لبناني سنوياً

بلغ عدد جوازات السفر التي أصدرتها المديرية العامة للأمن العام اللبناني حتى نهاية عام ٢٠٠٦ أكثر من مئتي ألف جواز سفر.

٣٢ ٪ من عدد المهاجرين هم من فئة الجامعيين إلى جانب ١٥ ٪ من التقنيين

تقدر تحويلات العمّال اللبنانيين الى لبنان بحوالي ٥ مليارات دولار للعام ٢٠٠٦، بغض النظر عن سائر التدفقات المالية الأخرى.

# مواقف من العمال المهاجرين

◄ قال كوفي أنان، في تقرير الأمم المتحدة، الصادر عام ٢٠٠٥ بعنوان "في جو من الحرية أفسح"، الهجرة باعتبارها "إحدى القضايا الجوهرية الرئيسية في عصرنا"

◄ وفقاً لتقرير صحفي صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ظن بعض الخبراء أن الاقتصاد البريطاني وخدماته العامة قد تنهار من دون العمال المهاجرين الذين دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية

◄ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عنونت صحيفة كورية: "أصبح العمال الأجانب ركيزة الشركات الكورية".

◄ وفقاً لمجلة Financial Times في ٢٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٦ أن الطلب الجديد على المنازل الذي يولده العمال المهاجرون كان مهماً للحفاظ على فورة قطاع البناء في اسبانيا. وفي البلد نفسه سمح اتفاق ثلاثي بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال بمنح حوالي ٧٠٠,٠٠٠ عامل مهاجر الإقامة القانونية

◄ أعلنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ومنظمة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية في منشور حديث أن: "العديد من الدراسات تظهر أن المهاجرين يقبلون وظائف أساسية لا يرغبها مواطنو البلد، وأن وجودهم ونشاطهم ومبادرتهم تخلق فرص عمل إضافية"

◄ وفقاً لصحيفة الهيرالد تريبيون ٢٤ حزيران /يونيو ٢٠٠٥: قال السيد برونسن ماكنلي، المدير العام لمنظمة الهجرة الدولية "لم تثبت البحوث أن المهاجرين يشكلون عبئاً مالياً على البلدان المستضيفة"

◄ وفقاً لجريدة الهيرالد تريبيون ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، أعلن السيد برونسن ماكنلي من منظمة الهجرة الدولية لقد استحق موعد انتهاء النقاش غير المثمر حول القبول بالهجرة أو رفضها منذ زمن طويل. لدينا هجرة، وسيبقى لدينا هجرة. يكمن خيارنا في السياسات التي نضعها ونتابعها لقنونة الهجرة في سبل إنسانية منتجة ومنظمة تكون مفيدة للفرد والوطن الأم والبلد المستضيف

◄ وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية، قال رئيس المكسيك، فيسنت فوكسفي ٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ على الحكومات أن تعترف اليوم بضرورة إيجاد آليات ووسائل تضمن هجرة آمنة، وهجرة تحترم حقوق الإنسان والحق بالعمل

◄ وفقاً لتقرير المؤتمر العالمي الذي حمل عنوان "نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي" فإنه لو تم جمع المهاجرين الدوليين لشكلوا بلداً يحتل المرتبة الخامسة من حيث عدد السكان

# العمّال المهاجرون : أعدادهم وأوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية

تهدف العمالة الأجنبية الوافدة إلى دولة ما: إلى المساعدة في بناء وتطوير بلد المقصد، وذلك بتأمين القدرات المنتجة غير المتوافرة، سواء كانت على مستوى الخبراء والتقنيين، والاستشاريين، وأصحاب العمل الاستثماريين ومثليهم، أو على مستوى المهن البسيطة التي لا يؤديها الوطنيون؛ علماً أنها مطلوبة في سوق العمل. هذه العمالة الوافدة تكون مقبولة ومرحب بها عندما لا تشكّل منافسة لليد العاملة الوطنية، لا من ناحية المزاحمة على فرص العمل التي يمكن للوطنيين أن يقوموا بها أو أن يمتهنوها، ولا على مستوى الأجور بحيث لا تؤدي إلى تدنيها، فتحط من مستوى معيشتهم في بلدهم. (وذلك يحصل عندما يقبل العامل المهاجر بأجر أقل، للعمل نفسه، الذي يؤديه الوطني).
كما تهدف إلى إيجاد فرص عمل لمهاجرين لم يتمكنوا من إيجاد فرصتهم في بلدهم، فانتقلوا يبحثون عنها في بلد المقصد، أو بحثاً عن دخل أفضل من الذي يحصلون عليه في بلدهم.

## من هو العامل المهاجر

عرّفت الفقرة الأولى من المادة الثانية من الاتفاقية الدولية "لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" المهاجر بأنه: "الشخص الذي سيزاول أو يزاول، أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها". ويعرّف العامل المهاجر على أنه شخص هاجر أو يهاجر من بلد إلى أخر بهدف إيجاد وظيفة أو للعمل على حسابه الخاص ويشمل كل شخص تم قبوله في بلد ما على أنه عامل مهاجر.

## أعداد المهاجرين في العالم

إن ملايين العمال وأسرهم يسافرون إلى بلدان غير بلدانهم للبحث عن عمل. ويوجد في الوقت الحاضر حوالي ١٧٥ مليون مهاجر حول العالم نصفهم تقريباً من العمال أي ٨٧ مليون ويقدر أن ٢٠٪ من هؤلاء لا يتمتعون بوضع قانوني. وتشكل النساء، حوالي نصف المهاجرين. ويسهم العمال المهاجرون في اقتصاد البلدان المضيفة لهم كما تساعد التحويلات التي يرسلونها إلى بلدانهم الأصلية على النهوض باقتصاد هذه البلدان. ويعيش أكثر من نصف المهاجرين الدوليين في بلدان نامية. ووفقا لما تذكره المنظمة الدولية للهجرة، يوجد أكبر عدد من المهاجرين الدوليين في آسيا؛ في حين تستوعب أوروبا وأمريكا الشمالية أعدادا متماثلة تليهما أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانيا التي تتناقص أعداد المهاجرين فيها حسب هذا الترتيب.
ومع ذلك فإن العمال المهاجرين كثيراً ما لا يحظون إلا بقليل من الحماية الاجتماعية وهم أشد تعرضاً للاستغلال والاتجار في البشر. والعمال المهرة المهاجرون أقل عرضة للاستغلال لكن تركهم لبلادهم حرم بعض البلدان النامية من عمالة قيمة تحتاج إليها اقتصاداتها. وتوفر معايير منظمة العمل الدولية بشأن الهجرة أدوات بين أيدي الدول المرسلة والدول المستقبلة على حد سواء لإدارة تدفقات الهجرة وتوفير الحماية الكافية لهذه الفئة من العمال الأشد تعرضاً للمخاطر. ونظراً لأهمية إدارة الهجرة على نحو مناسب فإن مؤتمر العمل الدولي دعا في سنة ٢٠٠٤ إلى تطبيق خطة عمل بشأن العمال المهاجرين تتضمن إطاراً متعدد الأطراف ليست له صفة إلزامية بشأن العمال المهاجرين في ظل الاقتصاد العالمي، وإلى تطبيق المعايير ذات الصلة على نطاق أوسع، وإلى بناء القدرات، وإلى إقامة قاعدة عالمية للمعارف حول هذا الموضوع.

**الشكل ١: البلدان أو المناطق العشرون التي توجد فيها أكبر أعداد من المهاجرين الدوليين، ٢٠٠٥**

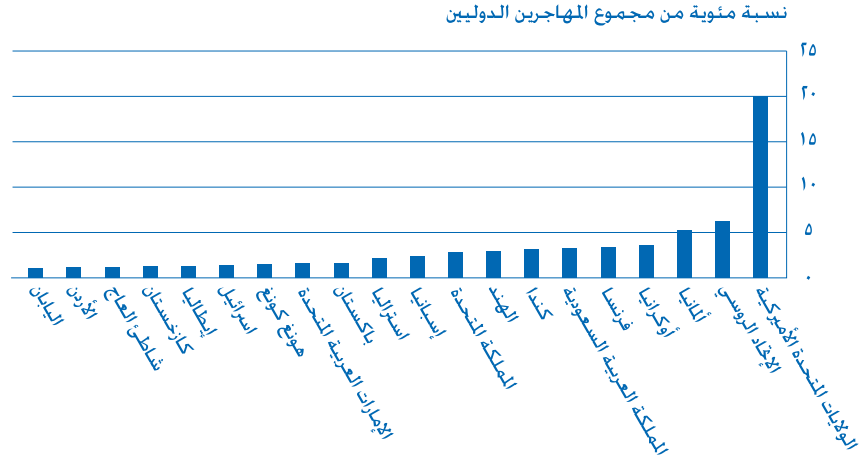


المصدر: شعبة السكان بالأمم المتحدة Trends in Total Migrant Stock: The 2005 Revision

## حقوق العامل المهاجر

من المسلم به أن حقوق الأجنبي، مهما كانت مدة إقامته، ونوع عمله، لن تتدنى عن المستوى المتفق أو المتعارف عليه دولياً، وتقوم الدولة بواجب حمايته من أي تعدٍ على شخصه وعلى أمواله، وله الحق في حرية التنقل داخل حدود الدولة، واحترام حرمة مسكنه، ومراجعة القضاء المختص، والمطالبة بحقوقه أمام الجهات الرسمية، وله الحق في محاكمة عادلة، والدفاع عن نفسه أمام القضاء، والحق في التملك ضمن الحدود المسموحة، كما له الحق بالإرث وجميع الحقوق المكرسة بالشرعة والاتفاقيات والعرف الدولي.

وبالطبع فقد استثني الأجنبي من الحقوق السياسية والوظائف العامة، ومن الخدمة العسكرية على مختلف أنواعها التطوعية أو الإلزامية، لكن له الحق بالمشاركة في الانتخابات أو الاستفتاءات التي تجريها بلاده إذا نظمت تدابيرها سفارة بلاده (كما يحصل في الانتخابات الفرنسية وغيرها...)

## اتجاهات الاستخدام العالمية ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥

رغم النمو الاقتصادي القوي، لم يتطور وضع الاستخدام العالمي في العام ٢٠٠٤ إلا بقدر ضئيل، مع ارتفاع معدلات الاستخدام، وتراجع هامشي لمعدلات البطالة. وقد أشار التقرير السنوي الذي تصدره منظمة العمل الدولية بعنوان اتجاهات الاستخدام العالمية إلى أن خلق فرص الاستخدام لا يزال يشكل تحدياً بارزاً يواجهه صانعو السياسات.

بلغت البطالة ذروتها وهي في ارتفاع مستمر. وفي السنوات العشرة الأخيرة، ارتفعت البطالة وفقاً للأرقام الرسمية بأكثر من ٢٥٪. وقد بلغت حالياً ١٩٢ مليون عاطل عن العمل في العالم، أو نحو ٦٪ من اليد العاملة العالمية. من بين هؤلاء العاطلين عن العمل، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أنّ حوالي ٨٦ مليون شخص، أو حوالي نصف الإجمالي العالمي، هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة.

وقد شهد العام ٢٠٠٤، تقدماً ملحوظاً في ما يخص التراجع العالمي في معدلات البطالة ، وقد أشار للمرّة الأولى منذ العام ٢٠٠٠ إلى أن البطالة تراجعت العام تلو العام، وأنّ هذا التراجع هو التراجع الثاني فقط منذ العام ١٩٩٤، فإنّ النمو الاقتصادي العالمي القوي والذي بلغ ٥ ٪ في العام ٢٠٠٤ و٣,٤٪ في العام ٢٠٠٥، كان له دور كبير في هذه التطورات.

غير أنّ النموّ في الاستخدام العالمي الذي بلغ ٤٧,٧ مليون، أي بزيادة تبلغ ١,٧٪ لا غير من العدد الإجمالي للوظائف في العالم، لا يزال مخيباً للآمال، وفقاً لما ورد في اتجاهات الاستخدام العالمية بينما بقي الاستخدام كحصة من السكان في سن العمل في نفس المستوى تقريباً، أي حوالى ٦١,٨ ٪ في العام ٢٠٠٤، بعد أن بلغ ٦١,٧ ٪ في العام ٢٠٠٣.

وفي هذا الإطار، اعتبر خوان سومافيا، مدير عام منظمة العمل الدولية، أنه "بينما يُعتبر أي تراجع عالمي في معدلات البطالة أمراً إيجابياً، إلا أنه يجب ألا يفوتنا أن خلق فرص الاستخدام لا يزال يشكّل تحدياً كبيراً لصانعي السياسات. وبعبارات أخرى، نحن بحاجة إلى سياسات تشجّع على مزيد من النمو في الاستخدام الكثيف".

الشكل ٢: البطالة في العالم ١٩٩٤، ١٩٩٩، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤ (ملايين)

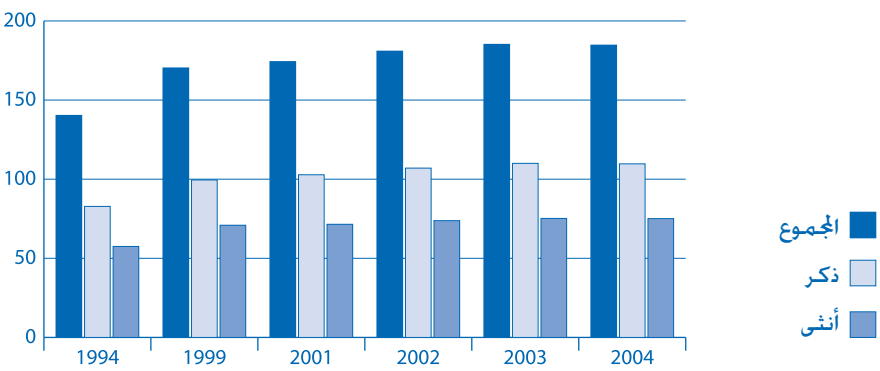


المصدر: منظمة العمل الدولية، نموذج اتجاهات الاستخدام العالمية، ٢٠٠٥

## التحويلات المالية

من البديهي أن العمال المهاجرين لطالما أرسلوا الكثير مما يجنوه إلى وطنهم الأم، وغالباً ما يكون ذلك على حسابهم الشخصي نتيجة لتضحياتهم الكبيرة. تُمثل تحويلات العمال المصدر الأهم والوحيد للدخل بالعملة الأجنبية في العديد من الدول المصدرة لليد العاملة. كما كانت التحويلات مصدراً مستقراً لتمويل التنمية وهي أكبر بكثير من تدفقات المساعدة الإنمائية. ويقدر البنك الدولي أن التحويلات الرسمية في سنة ٢٠٠٤ كانت تبلغ حوالي ٢٢٦ بليون دولارا أمريكيا. أن المبلغ الفعلي للتحويلات المالية يفوق كثيراً هذا الرقم استنادا إلى أنه لا يأخذ في الحسبان الأموال التي تُحوَّل من خلال القنوات غير الرسمية.

وفي السنة عينها، تلقت البلدان الآسيوية المُصدرة للعمالة دخلاً من التحويلات بلغ أكثر من ٤٠ مليار دولار، حيث تلقت الهند وحدها حوالي ٢٣ مليار دولار، والفلبين حوالي ٨ مليارات دولار. وشكلت التحويلات من المواطنين الموجودين ما وراء البحار ٤٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في تونغا، و٢١٪ في ساموا، و١٣٪ في فانواتو، و٦٪ في بنغلادش، و٣,١٪ في الهند و٧٪ في باكستان، و ٦,٥٪ في سيريلانكا، و٨,٦٪ في الفليبين، و٤,٧٪ في إندونيسيا، و١,٨٪ في تايلاند.

التحويلات المالية أكبر كثيراً من قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية وهي ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي بالنسبة للبلدان النامية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر. فالتحويلات المالية تمثل بالنسبة لبعض البلدان الصغيرة

حصة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي. وتأثير ذلك على اقتصادات العالم النامي هائل حتى أن البنك الدولي يرى أن حدوث زيادة قدرها ١٠ في المائة في التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد يمكن أن يُسفر عن حدوث انخفاض بنسبة ١,٢ في المائة في معاناة الناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع.

ومن المعروف أن العمال المهاجرين يرسلون بالمعدل ١٣٪ من دخلهم إلى وطنهم الأم، يعني ذلك أنهم ينفقون ٨٧٪ منه في البلد المستضيف. وإن قمنا بالحسابات اللازمة، بدئاً من مبلغ التحويلات الإجمالي، نجد أن قيمة مساهمة العمال المهاجرين في البلد المستضيف تصل إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي.

## هل يشكل المهاجرون عبئاً على الاقتصادات المستضيفة ؟

احتسبت الحكومة البريطانية أنه خلال عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠، أضاف المهاجرون المقيمون في المملكة المتحدة ٤ مليارات دولار أمريكي صافية إلى الميزانية-أي أنهم دفعوا ضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي أكثر مما حصلوا على منافع. ووجد معهد بحوث السياسات العامة في دراسة أجراها مؤخراً أن مساهمة المهاجرين في الخزينة العامة، التي كانت تبلغ ٨,٨٪ من الإجمالي عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠، وصلت الآن إلى أكثر من ١٠٪ في ألمانيا. يقدم المهاجر العادي مساهمة صافية إيجابية تصل إلى أكثر من ٦٠٠٠٠$ خلال فترة حياته. وهذا العام في اسبانيا، ٢٥٪ من دخل البناء سيكون من العمال المهاجرين الذين بني لأجلهم أكثر من ١٧٠,٠٠٠ منزل جديد. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ولد المهاجرون خلال عام واحد فقط دخلاً قومياً إضافياً يبلغ ٨ مليار دولار أمريكي (منظمة الهجرة الدولية، التقرير العالمي حول الهجرة لعام ٢٠٠٥).

## تزايد هجرة الشباب

يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٩ عاماً نصف تدفق الهجرة الدولية على نطاق العالم. وهم يهاجرون في أعمار أصغر بدرجة متزايدة وبمفردهم. ففي مختلف أنحاء العالم يحلم ملايين من الشباب بترك بلدانهم بحثاً عن مستقبل يمكن فيه

تحقيق رؤيتهم وإمكاناتهم الكامنة.
ويشكل الشباب المهاجرون مكسباً ضخماً يمكن أن يعزز اقتصادات كل من البلدان المستقبلة والبلدان المرسلة. فهم يمكن أن يساعدوا على التخفيف من فقر أسرهم ومجتمعاتهم في أوطانهم، وأن يرفعوا مستويات المعيشة، ويحسّنوا نوعية الحياة.

## خطر هجرة الأدمغة

بدأ الكثيرون بقرع جرس الإنذار في ما يتعلق بمخاطر "هجرة الأدمغة" التي يمكنها أن تضر بالدول النامية. ويعمل حوالي ٤٠٠ ألف عامل ومهندس من البلدان النامية في مجال الأبحاث والتنمية في البلدان الصناعية. في تقرير أولي نشر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أشارت المفوضية الأوروبية إلى أنه في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، سوف ينخفض عدد سكان الاتحاد الأوروبي تحت سن ٢٥ بنسبة ٢٠ مليون بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٣٠. وفي حال استمرار الميول الحالية، سوف تشهد إيطاليا واسبانيا بحلول عام ٢٠٥٠ على التوالي انخفاضاً بنسبة ٢٨٪ و٢٤٪ في مستوى السكان. للحفاظ على مستويات السكان الحالية، تحتاج أكبر ٤ بلدان أوروبية (ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وايطاليا) إلى إجمالي ٧٠٠,٠٠٠ مهاجر كل سنة بدل ٢٣٠,٠٠٠ مهاجر الذين تستقبلهم اليوم. وإذا كانت هذه البلدان تريد المحافظة على مستويات السكان النشطين وسن التقاعد الحالية، عليها استقبال أكثر من مليون عامل مهاجر في العام.
إن الاتحاد الروسي الذي يستضيف حالياً ثاني أكبر عدد من المهاجرين في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية يواجه انخفاضاً وصل إلى ٧٥٠,٠٠٠ عامل هذا العام ويتوقع أن يصل إلى ٦ مليون بحلول عام ٢٠١٠ في الولايات المتحدة. يتوقع المكتب الوطني لإحصاءات العمل انه سيكون هناك ١٠ ملايين وظيفة شاغرة بحلول عام ٢٠١٠ وخصوصاً في قطاع الخدمات المنخفض الأجر، بينما لا يتوقع وجود هذا الحجم من تدفقات الهجرة. من الواضح أن الهجرة ستشكل جزءاً من الحل للحفاظ على مستويات المعيشة وتحسينها في العالم الصناعي. كما ستبقى مسألة بقاء بالنسبة للعالم النامي.

والقلق بشأن استنزاف المهارات ليس بالجديد. ولكن التنافس العالمي يدفع بلداناً إلى توظيف مزيد من العمال المهاجرين ذوي المهارة الفائقة لكي تُبقي على ميزتها الاقتصادية وتزيدها. ونتيجة لذلك، يقدر الباحثون أن ما يتراوح بين ثلث ونصف المشتغلين بالعلم والتكنولوجيا في العالم النامي يعيشون الآن في العالم المتقدم. إلا أن هناك دراسة للبنك الدولي تستنتج أن "أقل من ١٠ في المائة من أفضل السكان تعليماً (المتعلمين على المستوى الجامعي) في البلدان المصدرة لليد العاملة هم الذين هاجروا في حالة ٢٢ من ٣٣ بلداً يمكن تقدير بيانات التحصيل التعليمي فيها".

## المهاجرون في أوروبا

وبناءً على معلومات منظمة العمل الدولية فمن أصل ١٧٥ مليون مهاجر عالمياً، هناك ٥٦ مليون يعيشون في أوروبا. ومن بين هؤلاء ٢٧,٥ مليون مهاجر هم من النشطين اقتصادياً في الدول الأوروبية، ويمثلون ٤٪ من القوى العاملة في المنطقة. كما إن نسبة الأجانب في القوى العاملة هي أعلى من ذلك في بعض الدول حيث تصل إلى ٢٥٪ في لوكسمبورغ وسويسرا.

ان النظرة السلبية "قد تخلق عدم استقرار في الدول المضيفة"، كما يقول السيد تاران. ويضيف بأن "التمييز والعزلة الاجتماعية يقضيان بشكل كبير على الإنتاجية، ويشجعان الصراع الاجتماعي، ويعززان عزلة مجموعات كبيرة من السكان".

## الهجرة غير النظامية

يتقاضى المهاجرون المخالفون للأنظمة أو الذين لا يحملون الوثائق اللازمة عادة، بسبب وضعهم المزعزع، أجراً منخفضاً، ويمارسون أعمالاً يحصلون على نقود في مقابلها "دون أن تُسجَّل في الدفاتر". ونتيجة لذلك، من الأرجح أن يتعرض المهاجرون الذين لا يحملون الوثائق اللازمة للاستغلال، والعمل ساعات طويلة، واعتلال صحتهم، والعيش في مساكن دون المستوى اللائق وغالباً ما تكون غير قانونية. أما إذا كانوا من الإناث فمن الأرجح أن يتعرضوا لإيذاء جنسي وجسدي. وقد تقوّض أيضاً الهجرة غير النظامية سُبُل حماية اليد العاملة في البلد المضيف، ونظم المعاشات، والنظام القانوني، وذلك بتزويد أصحاب العمل بمجموعة من العمال زهيدة التكلفة وقابلة للاستغلال ولا تملك سبيلاً للمساومة الجماعية ولا لأية وسيلة أخرى من وسائل الانتصاف. وبالنظر إلى أن المهاجرين الذين لا يحملون الوثائق اللازمة لا يُسجلون رسمياً، فإن أعدادهم الفعلية غير معروفة في معظم البلدان. وتتفاوت التقديرات العالمية بين ٣٠ و ٤٠ مليوناً.

## العولمة وهجرة المرأة

ورغم وجود الطلب على النساء والرجال المهاجرين، إلا أن الرجال هم الذين من الأرجح أن يشغلوا وظائف تستلزم مهارة عالية ويتقاضوا أجورا أفضل. أما النساء، من الناحية الأخرى، فكثيراً ما يقتصر توظيفهن في مهن جرت العادة على أن تعتبر مخصصة "للإناث" ـ من قبيل الاشتغال بالخدمة المنزلية، والعمل في قطاعات الخدمات (كنادلات، وما إلى ذلك)، والاشتغال بالجنس ـ وهي غالباً ما تكون أعمالاً غير مستقرة تتسم بانخفاض أجورها، وانعدام الخدمات الاجتماعية، وسوء ظروف العمل. ومع ذلك، بالنظر إلى أن الرعاية والتمريض يظلان دورين من أدوار الإناث تقليدياً، أصبحت الآن قنوات معينة للهجرة مفتوحة على مصراعيها، بحيث توجد آليات رسمية تهدف إلى تلبية الطلب على عاملات. ومع ذلك، كثيراً ما تخصص للنساء، حتى عند هجرتهن هجرة قانونية، وظائف يتعرضن فيها للتمييز ولشروط عمل تعسفية، ولانتهاكات.

### الشكل ٣: اتجاهات هجرة المرأة حسب القارة/المنطقة ١٩٦٠-٢٠٠٥

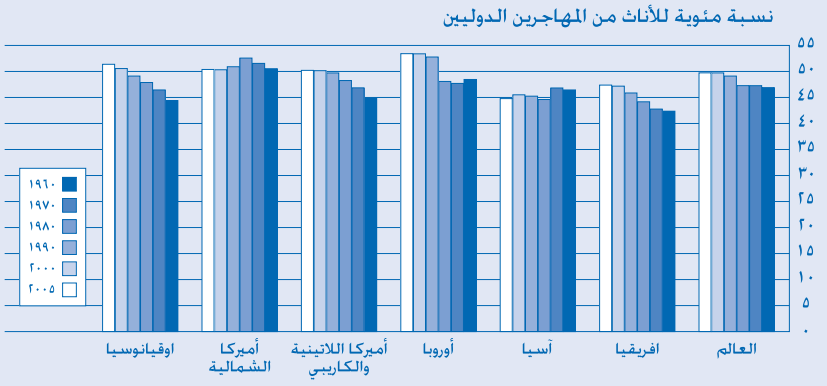


المصدر: شعبة السكان بالأمم المتحدة ٢٠٠٦، Trends in Total Migrant Stock: The 2005 Revision

# أسباب الهجرة ومعالجتها

بالإضافة إلى الفقر والعوز والبطالة، هنالك العديد من العوامل المسببة للهجرة، ويتلخص أبرزها في ما يلي:

◄ **العوامل الطبيعية:** كالتسونامي الذي ضرب آسيا في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وخلف وراءه آلاف وربما ملايين الأشخاص الذين عانوا ليس فقط آلاماً تفوق الوصف بفعل خسارة مقرّبين منهم، بل وجدوا أنفسهم أيضاً محرومين من مصادر رزقهم، ويواجهون خطر الفقر المدقع إن لم يستعيدوا وظائفهم ومصادر رزقهم.

◄ **الأمراض والأوبئة:** وأكثر العوامل تأثيراً فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أنه سيكون مسؤولاً عن وفاة ٣,٢ مليون شخص في العالم في سن العمل لهذا العام، أي عام ٢٠٠٥، فإنّ هذا الوباء يتطلّب تركيز الاهتمام على أثر الوباء على سوق العمل، وتخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

◄ **العولمة:** تحمل العولمة الفرص والتحديات لعمال العالم. وقد أدى ازدياد سرعة العولمة الاقتصادية إلى وجود مزيد من العمال المهاجرين أكثر من أي وقت مضى. وقد دفعت البطالة والفقر المتزايد بالكثير من العمال في الدول النامية للسعي للحصول على عمل في أماكن أخرى، في الوقت الذي زادت فيه الدول المتقدمة من طلبها على العمال وبصفة خاصة على العمالة غير الماهرة.

◄ **الاختلاف في فرص العمل وظروف المعيشة بين البلدان:** وقد زاد من الهجرة إمكانية الحصول على المعلومات حول الأوضاع المعيشية في بعض المناطق وازدياد الوعي لدى الشعوب وتحسن المستوى الثقافي.

◄ **شروط وظروف العمل:** "أوجه النقص" المستمرة في العمل اللائق في الاقتصاد غير النظامي المتنامي في عددٍ من البلدان النامية إنّما يسلّط الضوء على الحاجة إلى التركيز بشكل خاص على تحسين ظروف العمل، وخلق فرص عمل أكثر وأفضل في الاقتصاد النظامي، ويشكل عدم توفر شروط لائقة للعمال سبباً رئيسياً من أسباب الهجرة. وقد رسم تقرير اتجاهات الاستخدام العالمية الصادر عن منظمة العمل الدولية للعام ٢٠٠٦ صورة قاتمة عن النقص الحاد في فرص العمل اللائقة، خصوصاً بالنسبة إلى فئة الشباب.

◄ **الحروب والنزاعات الأهلية:** لا تزال مشكلة بطالة الشباب مستفحلةً، خصوصاً في المناطق التي تعاني نزاعات أهلية ويلجأ نتيجة لذلك الشباب للبحث عن فرص عمل لائقة خارج بلادهم.

## النقص في العمل اللائق

رغم النمو القوي في إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ ٤,٣٪ في العام ٢٠٠٥، والذي زاد المخرجات العالمية بحوالي ٢,٥ تريليون دولار أميركي، فشل الاقتصاد العالمي في توفير ما يكفي من الوظائف الجديدة للداخلين إلى سوق العمل، وذلك وفقاً لتقرير اتجاهات الاستخدام العالمية الصادر عن منظمة العمل الدولية. وعليه، لا بد من توفير حوالي ٤٠ مليون وظيفة سنوياً في العقد المقبل لتأمين العمل لطالبيه.

وفي خلال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في دافوس، سويسرا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، والذي شكّلت فيه مسألة خلق الوظائف المستقبلية بنداً أساسياً من بنود جدول الأعمال، خاطب خوان سومافيا، مدير عام منظمة العمل الدولية، قادة العالم في الحكومات وأوساط العمل قائلاً إنها "أزمة عالمية ضخمة لا سابقة لها في مجال الوظائف".

وبالإضافة إلى النقص الإجمالي في فرص الاستخدام، تخلق هذه الأزمة العالمية على مستوى الوظائف أيضاً نقصاً في العمل اللائق. وفي هذا السياق، اعتبر السيد سومافيا أن "هذه الأزمة لا تمرّ مرور الكرام في شوارع البلدان الغنية والفقيرة على حدٍّ سواء، وتتزايد أصوات الأشخاص الذين يطالبون القادة السياسيين بفرصة عادلة لممارسة عمل لائق وفرص جديدة للعثور على عمل والحفاظ عليه. غير أن هذه الفرص غالباً ما لا تتوفّر".

وتعرف الأعمال التي يقوم بها غالبية المهاجرين على أنها وظائف لا يقبل بها السكان المحليون لانها تحط من قدرهم ـ وهي التي تعرف بأنها حروف D الأربعة، وهي: Dirty (القذرة)، و Difficult (الصعبة)، و Demeaning (المهينة)، و Dangerous (الخطرة) ـ تشمل جمع القمامة، وتنظيف الشوارع، والتشييد، والتعدين، والاشتغال بالجنس، وما إلى ذلك. أما

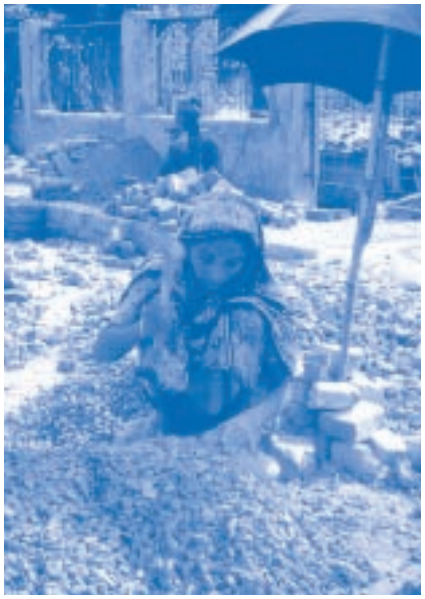

المهن الأخرى، التي قد يرفضها أو لا يرفضها العمال المحليون. فهي موسمية وتتطلب تكملة بعمال أجانب. ومن ناحية أخرى فإن الطلب على مهنيين ذوي مهارة عالية في مجال الأنشطة التكنولوجية والعلمية والإدارية يتزايد أيضاً وأغلبية البلدان الغنية تفتح أبوابها للهجرة بالنسبة لمن هم في صدارة ذوي المهارات، بل وتشجعها في حقيقة الأمر. ولكن موقفها غامض أو سلبي فيما يتعلق باحتياجاتها من المهارات الأدنى مستوى.

## الحلول على صعيد العمال المهاجرين

تتمحور ابرز الحلول حول النقاط التالية الواجب اعتمادها من اجل تحسين أوضاع العمال المهاجرين:

◄ تحويل السياسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف وضع العمل اللائق في وسط الجهود الوطنية والدولية في مجال التنمية، وخلق توازن جديد بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تشدّد على الاستقرار والقابلية للتكيّف والأمن على المستوى الاقتصادي الكلّي.

◄ تعزيز النموّ الذي يستند إلى الاستخدام الكثيف والنمو الاقتصادي المستدام بصفتهما وسيلتين لتحقيق النمو الاقتصادي العالمي والمحلي بهدف خلق وظائف دائمة ولائقة.

◄ توفير السياسات والبيئة التنظيمية الملائمة من أجل تشجيع التنافسية وتطوير المؤسسات في كلّ بلد. وتعزيز روح المبادرة والابتكار والإنتاجية، وتسليط الضوء على دور المؤسسات صغيرة الحجم في خلق الوظائف.

◄ توسيع التدريب والتعلّم مدى الحياة والتعليم وغيرها من وسائل تعزيز القدرات البشرية، مع التركيز على الشباب. والتقليل من نسبة العاطلين من الشباب واستخدام القدرات الهائلة لهم حتى نتجنب خلق شريحة من الشباب المحبط وغير المتعلم والعاطل عن العمل والذي قد يؤدي إلى نتائج مدمرة بالنسبة لتوقعات النمو المستقبلية.

◄ تعزيز حوكمة دولية أفضل لدمج جهود الحكومات وأوساط الأعمال والنقابات العمالية وغيرهم من الأطراف المعنية في المجتمع المدني، وذلك بهدف الحدّ من الفقر وخلق الوظائف.

◄ زيادة المساعدات الدولية الهادفة إلى تحسين النفاذ إلى أسواق الدول النامية والتخفيض من الديون الخارجية وخدمات الديون وبذلك تحرر المصادر لتستثمر في برامج الإصلاح التي تستهدف التطوير في مجال المشاركة، وخلق فرص العمل والتخفيض من الفقر – والتي بدون أحداها ستحد معظم الدول النامية من المساهمة في الطلب العالمي المتزايد.

# الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات المتعلقة بالعمال المهاجرين

## اتفاقيات العمال المهاجرين

أعدت منظمة العمل الدولية مجموعة معايير دولية تغطي مختلف نواحي العمل الذي يؤديه العمال الوطنيون وغير الوطنيين على السواء. وتتخذ هذه المعايير شكل اتفاقيات وتوصيات عمل دولية. كما تغطي طائفة من اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تنطبق على كافة شؤون العمال المهاجرين. وتعنى اتفاقيتان على وجه الخصوص وهما اتفاقية العمال المهاجرين للعام ١٩٤٩ (رقم ٩٧) واتفاقية العمال المهاجرين للعام ١٩٧٥ (رقم ١٤٣) بشؤون العمال المهاجرين. تدعو هذه الاتفاقيات الدول إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بالعمال المهاجرين، ذكوراً وإناثاً.

## اتفاقيات العمال المهاجرين للعام ١٩٤٩ (رقم ٩٧)

وهي تتطلب من الدول المصدقة عليها تسهيل الهجرة الدولية من أجل العمل وذلك بإقامة واستمرارية خدمة مجانية المساعدة وإعلام العمال المهاجرين واتخاذ الإجراءات ضد الدعايات المضللة المتعلقة بالهجرة إلى الخارج والهجرة الوافدة. وتتضمن الاتفاقية نصوصاً بشأن الخدمات الطبية المناسبة للعمال المهاجرين وبشأن تحويل الدخول والمدخرات. وتوفر هذه الاتفاقية قاعدة لتساوي المعاملة بين العمال والوطنيين والمهاجرين في ظروف عادية وفي ميادين مثل معاملات التوظيف وظروف العمل والمعيشة والنفاذ إلى القضاء والضرائب والضمان الاجتماعي. كما تحدد ظروفاً تعاقدية وحق العمال في التدريب المهني وفرص الارتقاء بوضعهم. كما تعنى الاتفاقية بالأحكام المتعلقة بلم شمل الأسر وسبل الاستئناف في حال التوقف غير المبرر لعلاقة العمل أو الطرد ناهيك عن تدابير أخرى لتنظيم عملية الهجرة برمتها. وقد صادقت على هذه الاتفاقية اثنين وأربعون دولة.

## اتفاقيات العمال المهاجرين للعام ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)

أعدت اتفاقية العمال المهاجرين رقم ١٤٣ في زمن تنامى فيه القلق حيال عدد المهاجرين في ظروف غير نظامية. فقامت بتحديد الشروط الضرورية لضمان احترام حقوق المهاجرين في ظروف غير نظامية. واقترحت وسائل لوضع حد للاتجار غير المشروع ولحظت عقوبات لهؤلاء الذين يوظفون المهاجرين في ظروف غير نظامية. وهي تنص بذلك على إجراءات لمكافحة الهجرة الخفية وغير المشروعة وتنشئ في نفس الوقت إلتزاماً عاماً باحترام حقوق الإنسان الأساسية بالنسبة لجميع العمال المهاجرين. كما إنها توسع من نطاق المساواة بين العمال المهاجرين المقيمين إقامة قانونية والعمال الوطنيين بما يتجاوز ما جاء في اتفاقية سنة ١٩٤٩ لضمان الفرص المتكافئة والمعاملة المتساوية فيما يتعلق بالتشغيل والمهنة والضمان الاجتماعي والحقوق النقابية والثقافية، وكذلك الحريات الفردية والجماعية بالنسبة للأشخاص الذين يقيمون على أراضي الدولة المصدقة على الاتفاقية إقامة قانونية بصفتهم عمالاً مهاجرين أو أعضاء في أسرهم.

توفر هاتان الاتفاقيتان الدوليتان الصادرتان عن منظمة العمل الدولية تغطية شاملة للعامل المهاجر قبل مغادرته البلاد وخلال الرحلة وفي بلد الاستخدام. خلال العمل وأبان عودته إلى دياره. تنص اتفاقيات منظمة العمل الدولية على ضرورة أن يصبح التوظيف حراً وحق المهاجرين في إبرام عقد استخدام مكتوب قبل المغادرة وتساوي المعاملة مع الوطنيين والحماية من التمييز خلال فترات الركود وضمان الحق في تشكيل نقابات عمالية والانضمام إليها بينما يتوجب على الدول أن تسهل إعادة اتحاد الأسرة ويحق للمهاجرين استئناف أي قرار يقضي بإنهاء استخدامهم.

ويلحظ هذان الصكان واجب الدول في تعزيز ممارسات الجلب العادلة والمشاورات الشفافة مع شركائها الاجتماعيين والتأكيد على مبدأ عدم التمييز وتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية بين العمال الوطنيين والمهاجرين في ظروف نظامية خاصة لجهة الضمان الاجتماعي وظروف العمل والأجر وعضوية النقابات العمالية.

## الدورة ٩٢ لمؤتمر العمل الدولي

اجتمع رؤساء للدول والحكومات، ووزراء العمل وكبار ممثلي العمال وأصحاب العمل في الفترة من ١ وحتى ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ أثناء انعقاد المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية، وذلك بهدف وضع دور جديد لهذه المنظمة الثلاثية وخلق عولمة عادلة ومتساوية للجميع ويتضمن ذلك مناقشة الحريات النقابية، والهجرة، وتحديث معايير العمل الدولية.

وبالإضافة إلى الاقتصاد العالمي، قام ممثلو الدول ١٧٧ العضوة بمنظمة العمل الدولية على وضع سياسات ثنائية جديدة للأعداد المتزايدة من العمال المهاجرين في العالم. وانهوا وضع معيار جديد للتنمية البشرية، وراجعوا وضع الحقوق الأساسية للعمال وأصحاب العمل وظروف العمل في قطاع صيد الأسماك. بالإضافة إلى مناقشة وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، والعمالة الجبرية في ميانمار وحقوق العمل في دول أخرى.

وكانت العولمة الموضوع الأساسي في السابع من حزيران/يونيو عندما قام كل من معالي تارجا هالونين رئيس فنلندا ومعالي بنجمن مكابا رئيس تانزانيا بتقديم تقرير اللجنة العالمية حول البعد الاجتماعي للعولمة، والتي يرأسانها.

استعرضت لجان المؤتمر جملة من المسائل الرئيسية التي تؤثر على شروط العمل وكذلك المتعلقة بتنمية الموارد البشرية. فاللجنة الخاصة بالعمال المهاجرين ناقشت هذا الموضوع على أساس التقرير الذي أعدته المنظمة تحت عنوان "**نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي**" والذي أشار إلى إن عدد المهاجرين العابرين للحدود سعيا وراء الاستخدام والأمن يقدر بحوالي ٨٦ مليون راشد وهذا العدد يتوقع له أن يزداد بشكل سريع في العقود القادمة بسبب فشل العولمة في توفير وظائف وفرص اقتصادية في البلد الذي يولد فيه الإنسان ويفضل العيش فيه.

## مقررات الدورة: منظمة العمل الدولية تتبنى نهج عادل ل ٨٦ مليون عامل مهاجر

تبنى المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولي خطة جديدة صممت لتوفير نهج عادل لما يقرب من ٨٦ مليون عامل مهاجر في الاقتصاد العالمي.

توصلت اللجنة إلى إجماع حول خطة العمل التي تطالب بإطار عمل ثنائي وغير ملزم لأسلوب يعتمد على الحق بالنسبة للعمال المهاجرين وبناء حوار بمنظمة العمل الدولية حول الهجرة بمشاركة المنظمات الدولية والثنائية. وسوف يتكون الإطار من نهج دولي لقضايا مثل:

- تعزيز "الهجرة المدارة" لأغراض التوظيف، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بين البلدان المضيفة وبلدان المنشأ والتي تتناول مختلف جوانب الهجرة، كإجراءات القبول والتدفقات والضمان الاجتماعي وإمكانات جمع شمل الأسر وسياسة الاندماج وعودة المهاجرين.
- تعزيز العمل اللائق للعمال المهاجرين.
- الترخيص لوكالات توظيف العمال المهاجرين والتعاقد معهم، والأشراف عليها عملا بأحكام اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية، مع الحرص على توفير هذه الوكالات لعقود واضحة وقابلة للتنفيذ.
- منع الممارسات التعسفية وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وحماية حقوقهم ومنع ومكافحة هجرة العمالة غير النظامية.
- التصدي للمخاطر المحددة التي يواجهها جميع العمال المهاجرين، رجالا ونساء، في بعض المهن والقطاعات مع التركيز بصفة خاصة على الأعمال القذرة والوضيعة والخطيرة وعلى النساء العاملات في الخدمة المنزلية وفي الاقتصاد غير النظامي.
- تحسين مستوى تفتيش العمل واستحداث قنوات تمكن العمال المهاجرين من تقديم الشكاوي عبرها والتماس الأنصاف دون تهديد.
- تشجيع التدابير الرامية إلى ضمان تمتع جميع العمال المهاجرين بأحكام جميع معايير العمل الدولية ذات الصلة.
- تقديم إجراءات تضمن أن تشمل تشريعات العمل الوطنية والقوانين الاجتماعية المعمول بها جميع العمال المهاجرين.
- تطبيق سياسات تشجع هجرة العودة والاندماج من جديد في بلد المنشأ ونقل رأس المال والتكنولوجيا على يد المهاجرين.

## الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قررت الجمعية العامة أن تعقد حوارا رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وذلك في نيويورك في يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وعقدت الجمعية العامة كذلك جلسات غير رسمية لتبادل الرأي لمدة يوم واحد في عام ٢٠٠٦ مع ممثلي المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، يرأسها رئيس الجمعية العامة. وقد شارك في كل جلسة من جلسات المائدة المستديرة للحوار الرفيع المستوى ممثلون مختارون للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص – دون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للاجتماعات الأخرى التي تعقدها الجمعية العامة.

وقد تم مناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية بهدف تحديد الوسائل والسبل الملائمة لزيادة منافعهما الإنمائية إلى أقصى حد ممكن وخفض آثارهما السلبية إلى أدنى حد ممكن.وركز الحوار الرفيع المستوى بقوة على قضايا السياسة العامة، بما في ذلك التحدي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والأهداف الإنمائية للألفية.

إن الإمكانات المتمثلة في مساعدة المهاجرين على تغيير بلدانهم الأصلية قد جذبت انتباه السلطات الوطنية والمحلية، والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص. وثمة توافق آراء آخذ في الظهور مؤداه أن البلدان تستطيع التعاون على تحقيق كسب ثلاثي للمهاجرين، ولبلدان منشأهم، وللمجتمعات التي تستقبلهم. وقد نتج عن هذا الاجتماع بلورة صورة شاملة حول كيفية جعل الهجرة تعمل بشكل أكثر اتساقا لصالح التنمية.

تحتل الهجرة في المنطقة العربية أهمية استثنائية كإحدى آثار العولمة الاجتماعية وذلك بين مختلف مناطق العالم. وتعاني البلدان العربية كغيرها من البلدان النامية من نزيف الكفاءات التي لم تعد تهاجر لأسباب سياسية فقط بل لأسباب اقتصادية وإدارية وبحثية وعدم ثقة في المستقبل. تمثل الهجرة للعديد من العمال المهاجرين فرصة إيجابية وتمكينية حيث يتمكنون من إعالة أسرهم. وعليه تنتفع أعداد كبيرة من العمال إضافة إلى أسرهم من الهجرة.

## الهجرة إلى البلدان العربية

تضاعفت نسبة القوى العاملة الوافدة إلى البلدان العربية خلال الربع قرن الأخير. وقد أصبحت الهجرة إلى المنطقة صناعة قوية تغذيها نظم إدارة الهجرة المعتمدة على (الكفالة). إلا أن تيارات الهجرة مدعوة للتناقص بحكم ظاهرة لم تكن متوقعة في بلدان قليلة السكان وذات وفرة نسبية في الموارد. وهي ظاهرة البطالة بين المواطنين التي بلغت مستويات خطيرة مما دفع ببرامج توطين الوظائف إلى مقدمة المشاريع الوطنية غير أن فرص نجاح هذه المشاريع مرهون بتغييرات عميقة وربما مؤلمة في تنظيم الهجرة.

### بلدان مجلس التعاون الخليجي

تبالغ البلدان المتقدمة في تصوير الهجرة إليها باعتبارها غزواً لها. بينما الهجرة الحقيقية نجدها في بلدان الخليج العربي. والتي تمثل حالة استثنائية حيث تصل نسبة المهاجرين إلى ٣٥٪ من مجموع سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي المقدر بحوالي ٢٩,٣ مليون نسمة وفي بعض الحالات تتجاوز النسبة ٨٠٪ وهو أمر استثنائي بحق في تجارب الهجرات. خصوصية دول الخليج. التي تميزها عن باقي البلدان العربية المجاورة والبعيدة هو أنها تعتمد بشكل متفاوت (ولكن هام) على اليد العاملة الأجنبية لتأمين الخدمات الأساسية فيها. فقد أشار تقرير التنمية البشرية في العالم العربي الصادر عام ٢٠٠٢ إلى هذه الظاهرة وأورد أن نسبة اليد العاملة الأجنبية في بلدان الخليج تتراوح ما بين ٢٥٪ في حدها الأدنى في المملكة العربية السعودية. و ٧٥٪ في حدها الأعلى في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر. وهي نسبة تبتعد بكثير عن نسبة اليد العاملة الأجنبية في بلدان أخرى كاليمن(١,٤٪). ومصر (٠,٢٪).

أن نسبة المهاجرين العرب ضمن هذا المجموع لليد العاملة الأجنبية المهاجرة إلى بلدان الخليج عرفت تذبذبا أملته المعطيات الجغرا – سياسية في المنطقة وعلى رأسها حروب الخليج المتتالية. ويلاحظ أن نسبة الجنسيات العربية تراجعت من ٧٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥٦٪ عام ١٩٨٥ إلى قرابة ٣٠٪ عام ٢٠٠٠ لحساب الهجرة الآسيوية. كما تراجع أثر القرب الجغرافي خاصة بعد ١٩٩١ وبقيت مصر وحدها متأثرة بهذا العامل. غير أن هذا العامل لم يكن المحدد الأكبر للهجرة بقدر ما هو العامل السياسي والعلاقات الثنائية إضافة إلى حجم السكان الكبير. ويلاحظ ايضاً قلة القوى العاملة العربية في دول مجلس التعاون كبديل قومي وصمام أمان عربي . فنسبة العرب بين الوافدين في دول الخليج تتباين من دولة لأخرى. فمن بين نسبة الوافدين هناك فقط (١٠) بالمائة من العرب في البحرين عام ٢٠٠٢م و (٣٤)-(١١)-(٢٥)-(٣٧)-(١٠)-بالمائة في كل من الكويت – عمان – قطر – السعودية – الامارات في عام ٢٠٠٢م على التوالي. ما متوسطه (٢٥-٢٩) بالمائة فقط.

### العمال الآسيويون في دول مجلس التعاون الخليجي

أظهرت دراسة لمنظمة العمل الدولية أن السعودية سجّلت أرقاماً كبيرة في استخدامها للعمالة الآسيوية مُقارنةً مع بلدان العالم ونظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي. لكنها حققت مرونة في إيجاد فرص العمل في قطاع الخدمات دون الصناعة والزراعة. وطبقاً لدراسة المنظمة للعام ٢٠٠٤ التي جاءت بعنوان "تحقيق العمل اللائق في آسيا" فإنَّ ٣ ملايين آسيوي يعملون في السعودية مقارنة مع ٧,٢ مليون في عام ٢٠٠٠. ونحو مليون عامل آسيوي في الإمارات. و٦٠٠ ألف عامل آسيوي في الكويت. وقالت الدراسة إن قرب المسافة وروابط الهجرة السابقة. وضعف عجلة التكوين المهني. والانفتاح أمام العمالة غير الماهرة. ما زالت السبب في ميل العمال في شبه القارة الهندية إلى التوجه إلى السعودية والكويت ودول أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي مما جعل نسبة العمال المهاجرين الآسيويين في الدول الأعضاء بمجلس التعاون تتراوح بين ٤٠ و٧٠ ٪. لكن في البلدان المُستقبلة الرئيسية في شرق آسيا لم

يشكّل العمال الآسيويون سوى ٤,٢٪ من القوى العاملة فيها كمجموع عام. وكل هذه النسب المئوية تُترجم بأعداد هائلة.

## الهجرة العربية إلى البلدان الغربية

وتقدر الهجرة العربية الكلية للبلدان الأوروبية بـ (١٣,٧) مليون مهاجر. وتمثل الهجرة المغاربية حوالى (٨٢٪) من الهجرة العربية. ويتركز فى فرنسا وحدها نحو ٦٠٪ منها.

تشير الإحصاءات المأخوذة من الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونسكو وبعض المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الظاهرة إلى الحقائق التالية:

- يساهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية.
- إن ٥٠ ٪ من الأطباء و٢٣٪ من المهندسين و١٥٪ من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة. وكندا بوجه خاص
- إن ٥٤٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم
- يشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا حوالي ٣٤٪ من مجموع الأطباء العاملين فيها.
- إن ثلاث دول غربية غنية هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا تستقبل ٧٥٪ من المهاجرين العرب

## الأسباب الأساسية لهجرة الأدمغة العربية

يصنف الباحثون هذه الأسباب في نوعين هما:

**١. الأسباب الأساسية الدافعة إلى الهجرة**

- ضعف أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملاً يناسب اختصاصاتهم في بلدانهم
- ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات
- انعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية
- عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والإشكالات التي تعتري التجارب الديمقراطية العربية والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً .
- إلى جانب هذه الأسباب الأساسية يمكن أن توجد عوامل أخرى موضوعية أو ذاتية تدفع أصحاب الخبرات إلى الهجرة كالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية وبعض التشريعات والتعهدات و الكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات ، إلى جانب أسباب عائلية أو شخصية فردي

**٢. الأسباب الجاذبة لهجرة الأدمغة**

- الريادة العلمية والتكنولوجية للبلدان الجاذبة ومناخ الاستقرار والتقدم الذي تتمتع به هذه البلدان
- توفر الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل هامة ومجزية مادياً تشكل إغراءً قوياً للاختصاصين
- إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءاتهم وتطورها من جهة أخرى، وتفتح أمامهم آفاقاً جديدة أوسع وأكثر عطاءً ، من جهة أخرى

## اتجاهات الهجرة الى العالم العربي

لقد أصبحت المنطقة العربية مقصداً رئيسياً للمهاجرين من أجل العمل. ففي سنة ٢٠٠٥ استقبلت المنطقة واحداً بين كل عشرة من المهاجرين الدوليين في العالم وواحداً بين كل أربعة من المهاجرين في المناطق الأقل نمواً. ففي خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥ شهدت الدول العربية زيادة صافية في أعداد المهاجرين الدوليين إليها بلغت سبعة ملايين مهاجر، مما جعل مجموع المهاجرين الدوليين لديها حوالي ٢٠ مليونا. وفي عام ٢٠٠٥ كان المهاجرون يمثلون ٧,٣ ٪ من سكان المنطقة. ومعظمهم يتركزون في البلدان المنتجة للنفط.

وفي عام ٢٠٠٥ كانت ثلاث دول عربية من بين العشرين بلداً التي يوجد فيها أكبر عدد من المهاجرين في العالم، هي: المملكة العربية السعودية (٦,٤ ملايين)؛ والإمارات العربية المتحدة (٣,٢ ملايين)، والأردن (٢,٢ مليون).

من الواضح وجود "نظم هجرة" متميزة عديدة في المنطقة. فاتجاهات الهجرة تتباين تبايناً واسعاً بين دول

مجلس التعاون الخليجي، والمغرب، والمشرق (انظر الجدول ١). فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن المنطقة العربية ككل تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم فإن حصة اللاجئين تتباين تبايناً واسعاً حسب المنطقة دون الإقليمية، بحيث تمثل ٧٧,٢ ٪ من جميع المهاجرين الدوليين في المشرق وتبلغ ١,٩ ٪ فقط في دول مجلس التعاون الخليجي. واللاجئين يمثلون حوالي ١٨ ٪ من المهاجرين الدوليين من المغرب.

**مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة).**

يعيش ستة من بين كل ١٠ مهاجرين في المنطقة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي. ويوجد في المملكة العربية السعودية وحدها واحد بين كل ثلاثة من المهاجرين الذين يعيشون في المنطقة.

ومع الزيادة في أسعار النفط في أعقاب سنة ١٩٧٢، أصبحت المنطقة العربية بأكملها معتمدة على العمالة الأجنبية. وبحلول سنة ١٩٧٥ كان عدد السكان الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي يصل إلى ٣,٨ ملايين شخص، أي ٤٠ ٪ من مجموع السكان. وهذا الاعتماد على العمال الأجانب كان نتيجة لما يلي:

- انخفاض مشاركة القوى العاملة، وبخاصة مشاركة النساء.
- قلة عدد السكان المحليين (حوالي ٦,١ ملايين في منطقة مجلس التعاون الخليجي).
- انخفاض المعرفة بالقراءة والكتابة والمستويات التعليمية
- ارتفاع دخل المواطنين غير المتعلق بالعمل

**المغرب (المغرب، وتونس وليبيا والجزائر)**

أصبحت بلدان شمال أفريقيا معبراً للهجرة غير النظامية إلى أوروبا، إذ يقدر أن ما يتراوح من ١٠٠,٠٠٠ إلى ١٢٠,٠٠٠ من المهاجرين غير القانونيين يعبرون البحر المتوسط سنوياً. يأتي ٣٥,٠٠٠ منهم من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، و ٥٥,٠٠٠ من شمال أفريقيا و ٣٠,٠٠٠ من بلدان أخرى، معظمها في آسيا.

وشهد العقدان الأخيران هجرة كبيرة لذوي المهارة العالية من المغرب والجزائر.

**المشرق (مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، لبنان، سوريا، اليمن)**

شهدت دول المشرق جميعها هجرة واسعة النطاق، مؤقتة ودائمة على حد سواء، منذ سبعينات القرن العشرين. ويتجه المهاجرون عادة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي أو إلى بلدان المشرق الأخرى. كما أن الهجرة إلى بلدان أخرى كانت كبيرة، لاسيما من لبنان. وكثرة أعداد الشباب الذين يبحثون عن عمل هي التي تدفع إلى الهجرة.

وتعتمد هذه المنطقة دون الإقليمية اعتماداً شديداً على التحويلات المالية ونسبة هجرة الكفاءات كبيرة في حالة جميع بلدان المشرق.

والأردن ولبنان وسوريا تستورد اليد العاملة المنخفضة من آسيا. وهذه البلدان الثلاثة تستضيف أيضاً نسبة كبيرة من اللاجئين بالمقارنة بالسكان المهاجرين (٨١ ٪ في الأردن، و ٦١ ٪ في لبنان، و٤٤ ٪ في سوريا).

وكثرة من بلدان المشرق أصبحت الآن بلدان منشأ وبلدان مقصد على حد سواء.

## التحويلات المالية العربية

أهمية التحويلات النقدية من دول مجلس التعاون للدول المصدرة للعمالة، فحسب بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فان الوافدين العرب والأجانب قد حولوا من بلدان الخليج خلال عقدين من الزمن (١٩٧٥-١٩٩٤م) ما يزيد عن (١٤٦) بليون دولار وزعت بين الدول العربية والأسيوية، وكان نصيب مصر منها في حدود (٦٢) بليون دولار والأردن (١٧) وسوريا (٢٤) بليون دولار، وهو ما يشكل عبئا على ميزان مدفوعات دول المجلس من جهة ومصدر يصعب الاستغناء عنه في البلدان المصدرة للعمالة من جهة أخرى. في حين أن المجموع التراكمي لعمليات ثمانية صناديق تنمية عربية خلال نفس الفترة كان ٢٣,٩ مليار دولار. ومثلت قيمة هذه التحويلات أهمية كبيرة بالنسبة للواردات إذ بلغت ٥٤,٨٪ من قيمة واردات الأردن و٦٨,٥٪ من واردات مصر و٤١,٢٪ من واردات المغرب في عام ٢٠٠٤، كان بلدان عربيان من بين أكبر ٢٠ بلداً في العالم تلقت تحويلات مالية، هما: المغرب ومصر (انظر الجدول أدناه). والأهمية الاقتصادية لهجرة الإناث إلى دول مجلس التعاون الخليجي كبيرة للغاية بالنسبة لبعض الحكومات الآسيوية حتى أن استراتيجياتها الإنمائية تتضمن أهدافاً بشأن تصدير اليد العاملة من الإناث. ففي بنغلاديش، مثلاً، لا تنطوي التحويلات المالية من المهاجرات على أهمية بالنسبة لبقاء أسرهن على قيد الحياة فحسب، بل تنطوي على أهمية أيضاً للاستقرار الاقتصادي في البلد. وفي سنة ٢٠٠٠، كانت النساء يشكلن ٦٧ في المائة من العاملين السريلانكيين

فيما وراء البحار، وكانت غالبيتهن يعملن في الشرق الأوسط. وفي تلك السنة كانت التحويلات المالية من المنطقة تشكل ٦٣ في المائة من مجموع التحويلات المالية لسري لانكا. وتعمل أعداد متزايدة من المهاجرات في مجال الرعاية الصحية وتقديم الرعاية والخدمات المنزلية، خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي. وهذه الوظائف تشغلها نساء من بلدان أسيا النامية، أساساً سريلانكا والفلبين واندونيسيا وتايلند وبنغلادش وباكستان والهند.

والاشتغال بالخدمة المنزلية هو أهم مهنة بين المهاجرات اللاتي يعملن في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في الأردن ولبنان. ومن المرجح أن يظل عدد المهاجرات اللاتي يعملن في بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان مرتفعاً مع تزايد مشاركة القوى العاملة بين نساء تلك البلدان وتزايد الحاجة إلى مقدمي رعاية ومشتغلين بالخدمة المنزلية لأداء المهام التي لم يعد أمام أهالي البلد متسع من الوقت لأدائها.

**الجدول ١ . التحويلات المالية[أ] الواردة إلى المنطقة العربية**

| | التحويلات المالية (بملايين دولارات الولايات المتحدة) | | التحويلات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٠ | ٢٠٠٤ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٤ |
| **المغرب** | ٢٩٠٩ | ٨١١٨ | ٢,٣ | ٤,٦ |
| الجزائر | ٣٥٢ | ٢٤٦٠ | ٠,٦ | ٣,٠ |
| الجماهيرية العربية الليبية | ٠ | ٨ | ٠,٠ | ٠,٠ |
| المغرب | ٢٠٠٦ | ٤٢١٨ | ٧,٨ | ٨,٥ |
| تونس | ٥٥١ | ١٤٣٢ | ٤,٥ | ٥,١ |
| | | | | |
| **المشرق** | ٦٩٨٦ | ٩٨٢٣ | ١١,٧ | ٦,٧ |
| مصر | ٤٢٨٤ | ٣٣٤١ | ١٠,٢ | ٣,٨ |
| الأردن | ٤٩٩ | ٢٢٨٧ | ١٢,٤ | ٢١,١ |
| لبنان | ١٨١٨ | ٢٧٠٠ | ٦٤,٧ | ١٣,٥ |
| الأرض الفلسطينية المحتلة | – | ٦٩٢ | – | ٢٠,٢ |
| الجمهورية العربية السورية | ٣٥٨ | ٨٠٣ | ٣,٦ | ٣,٤ |
| اليمن[ب] | ١٤٩٨ | ١٢٨٣ | ٣٦,٩ | ٩,٨ |
| مجلس التعاون الخليجي | ٣٩ | ٤٠ | ٠,٠ | ٠,٠ |
| عمان | ٣٩ | ٤٠ | ٠,٣ | ٠,٢ |

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٦: الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية والهجرة. البنك الدولي.
(أ) تتضمن التحويلات المالية تحويلات العمال وتعويضات الموظفين وتحويلات المهاجرين.
(ب) اليمن غير مشمولة في المجموع الخاص بالمشرق.

## سياسات وطنية للحد من الهجرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي

اتبعت بلدان مجلس التعاون الخليجي سياسات للحد من الهجرة فيما يتعلق بتأثيرات هذه الهجرة سواء على الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية، أو من حيث تأثيراتها الاقتصادية خصوصاً فيما يتعلق بالكميات الكبيرة من الأموال التي تحول سنوياً إلى البلدان الأصلية نتيجة لهذه العمالة المهاجرة.

ويبدو أن العنصر الرئيسي الذي دفع دول الخليج بالدرجة الأولى إلى انتهاج سياسات تحديدية في الآونة الأخيرة في مجال الهجرة، يتمثل في ارتفاع نسبة البطالة في صفوف مواطنيها وهو ما دفعها إلى الشروع في تطبيق سياسات تشغيل لليد العاملة الوطنية عرفت باسم "السعودة" أو "البحرنة" أو "التقطير" وغيرها نسبة لكل بلد.

إذ تشير إحصائيات غير رسمية إلى ان البطالة بين الذكور في المملكة العربية السعودية فاقت ١٥٪ في عام ٢٠٠٣. وأن هذه النسبة قد ترتفع في صفوف الشباب إلى حدود ٣٠٪. وفي البحرين بلغت نسبة البطالة في صفوف المواطنين ٢٥٪. وقد شرعت عدة دول خليجية في تشديد الخناق على الهجرة غير المشروعة عبر تمكين المخالفين من الاستفادة من حملات عفو استفاد منها في السعودية وحدها أكثر من مليوني مهاجر غير شرعي. والملاحظ هنا أن أغلب المخالفين لقوانين الإقامة هم من العمال المهاجرين القادمين من البلدان الآسيوية.

وقد أدخلت عدة بلدان في السنوات الأخيرة تضييقات قانونية على وظائف لا يمكن شغلها إلا من قبل مواطنيها مثلما حدث في الكويت بعد التحرير، او في السعودية التي خصصت بعض الوظائف كسائقي سيارات الأجرة، وموظفي مصالح الحج والعمرة وأقسام العلاقات العامة والمعارض وغيرها من المهن للمواطنين السعوديين.

## البطالة وتاثيراتها على الشباب والتعليم والتدريب

تشكل البطالة في البلدان العربية التحدي الأكبر للحكومات وخاصة البطالة في صفوف الشباب الذين يمثلون النسبة العظمى من إجمالي السكان إضافة إلى إجمالي الناشطين اقتصاديا، وإذا تفاقمت هذه الأزمة نظراً للأداء الاقتصادي المتراجع وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي ووقوع هذه البلدان في دائرة العجز المتراكم للموازنات العامة وتزايد الديون الخارجية والداخلية، الأمر الذي قاد إلى تفاقم في الأوضاع الاقتصادية وبالتالي الاستقرار الاجتماعي. وتؤكد الإحصاءات الرسمية لبلدان غربي آسيا (وهي إحصاءات متحفظة) بان نسبة البطالة تشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق معدلات مقبولة في التنمية الإنسانية وتتراوح البطالة في البلدان العربية ما بين (٠,٨)٪ في الكويت إلى (٥,١٧)٪ في فلسطين (إحصاءات ١٩٩٧) أي قبل الانتفاضة الثانية حيث تبلغ النسبة الحالية من البطالة (أكثر من ٥٠٪ حسب التقديرات)، وتصل في مصر اكبر دولة عربية (٨,٣)٪، حسب مسوحات القوى العاملة.

وتشكل البطالة في صفوف النساء أكثر من ضعف نسبتها في صفوف الرجال. وتتركز البطالة بين الشباب الذين يشكلون النسبة العظمى من قوة العمل والإسهام في النشاط الاقتصادي. وتعمق أزمة البطالة نسبة الامية التي تصل إلى أكثر من (٤٠)٪ في بعض البلدان.

وينبغي على البلدان العربية العمل حثيثاً لتجاوز أزمات مستفحلة تؤثر بصورة مباشرة على نسبة البطالة. فغياب الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل وتزايد الذين يعيشون تحت خط الفقر أو يحومون حوله، وبسبب عدم وجود استراتجيات عمالية، كلها أدت إلى تفاقم الوضع المعيشي وتزايد نسب البطالة. وفي ظل اقتصاديات متراجعة الأداء فانه من الصعب خلق فرص عمل لخمسين مليون شخص بحلول عام ٢٠١٠م حسب تقديرات الأمم المتحدة.

# الهجرة من وإلى لبنان

يعتبر لبنان مثالاً للمجتمعات التي تثمّن الفوائد التي حصلت لمواطنيه نتيجة هجرة أعداد كبيرة منهم منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى اليوم، لاسيما على المستوى الاقتصادي، حيث شكلت التحويلات المالية التي حولها المهاجرون اللبنانيون، دعماً أساسياً لاقتصاد البلد، ولمستوى معيشة أسرهم، في مراحل تاريخية عديدة، كما مثلت مصدراً جيداً للتمويل الخارجي.

## أشكال الهجرة إلى لبنان

يتوزع المهاجرون إلى لبنان على شكلين من أشكال الهجرة هما:

◄ أ. الهجرة النظامية.

◄ ب. الهجرة غير النظامية.

يتمتع المهاجرون النظاميون بعقود عمل واضحة وقانونية تحدد فيها صفة العمل والراتب، وصاحب العمل، ويحصل المهاجر على إجازة عمل من وزارة العمل، وبطاقة إقامة من المديرية العامة للأمن العام، وتنتظم العلاقة بينه وبين صاحب العمل وفقاً لأنظمة وقرارات رسمية وقانونية معينة.

يحرم بالمقابل المهاجر غير النظامي من النصوص والأوضاع التي ورد ذكرها، وقد تمارس عليه ضغوط معينة، تصل أحياناً إلى حدّ الاستغلال والابتزاز المادي والمعنوي، ولعله من المفيد الإشارة إلى أن عدد الوافدين إلى لبنان بهدف العمل والداخلين إليه خلسة، أو بموجب تأشيرة دخول سياحية، تشكل نسبة مرتفعة، علماً أنه لا يوجد إحصائيات رسمية تشير أو تظهر أعداد هؤلاء، وإن كان معروفاً ومسلماً به أن أعدادهم مرتفعة وهي في تزايد مستمر.

## قطاعات عمل المهاجرين

يشهد لبنان حضوراً كثيفاً للعمالة الأجنبية، ويمكن تصنيف العمال الأجانب بحسب أبرز قطاعات العمل، بالاستناد إلى تقارير وزارة العمل اللبنانية على الشكل التالي:

◄ أ. القطاعات التي تتطلب مجهوداً جسدياً (أعمال البناء، والزراعة، وشق الطرقات، وتصليح السيارات، وعمّال التنظيفات، وورش الصيانة والتصليح، إضافة إلى العمل كباعة متجولين وبوابين... الخ)، يتولى العمل في هذه القطاعات مواطنون من مصر، والسودان، وسوريا (انخفض عددهم في السنتين الأخيرتين بشكل واضح) وبنغلادش وسريلانكا.

◄ ب. حرّاس مباني، وعمّال تنظيفات في المباني، والمؤسسات التجارية، يتولاها بالغالب مهاجرون من مصر والسودان وسوريا.

◄ ج. الأعمال المنزلية والخدمات المشابهة في المؤسسات: (أعمال الخدمة المنزلية بما فيها العمل كمربية، أو عشي، أو جيناتي، أو العناية بمريض أو بمسن)، ويتولى هذه الأعمال بمعظمها نساء مهاجرات من سريلانكا، والفلبين، والهند، والدول الأفريقية، ورجال بنسبة قليلة من الجنسيات نفسها.

◄ د. القطاعات التي تستلزم مهارات علمية، أو قدرات مالية: يتولاها مواطنون من أوروبا الغربية، وبعض العرب من جنسيات مختلفة (الخليج العربي، مصر، العراق، سوريا..الخ) نساء ورجال.

وتقدر تحويلات العمّال الاجانب العاملين في لبنان بحوالي ٣,٥ مليار دولار للعام ٢٠٠٦.

وغالباً يمتهن أو يتولى العمّال المهاجرون الأعمال التي لا يتوفر للقيام بها مواطنون لبنانيون، والتي يسمح القانون اللبناني بمزاولتها لغير اللبناني، والتي تعرف بسوق العمل الثانوية.

ويظهر الشكل التالي عدد الأجانب الحاصلين على أجازات عمل، حسب الجنسيات، وذلك للعام ٢٠٠٦

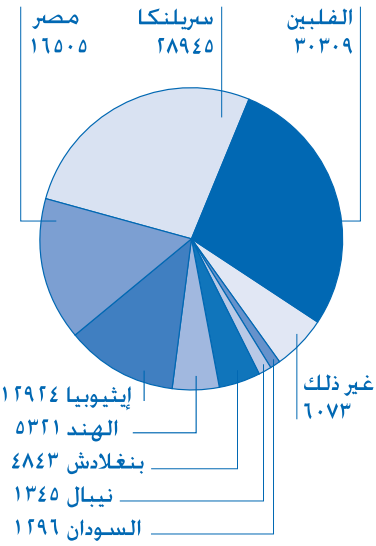


**ملاحظة:** تدنى مستوى عدد إجازات العمل الممنوحة للفلسطينيين وللسوريين يعود إلى أن الفلسطيني لا يلجأ إلى طلب إجازة العمل إلا إذا كانت طبيعة عمله أو المؤسسة التي يعمل فيها تفرض عليه الحصول على إجازة العمل كشرط أساسي للعمل، وذلك كون الفلسطيني يحمل بطاقة لاجئ، وكذلك السوري كونه يحصل على إذن

إقامة لمدة ستة أشهر لدى عبوره الحدود اللبنانية، رغم أن القانون (تنظيم عمل الأجانب) يفرض عليهم الحصول على إجازة عمل.

ويظهر الشكل التالي عدد الأجانب الحاصلين على إجازات عمل حسب توزعهم على المهن وذلك خلال العام ٢٠٠٦.

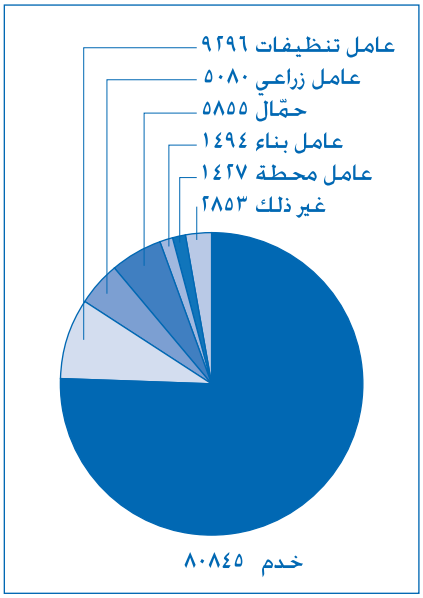


## الإجراءات القانونية والإدارية

**١. دخول الأجانب إلى لبنان:**
للمهاجرين الداخلين بهدف العمل الحق بالدخول بموجب تأشيرة دخول تمنح من قبل المديرية العامة للأمن العام، مبنية على موافقة مسبقة صادرة عن وزير العمل، وذلك بموجب مرسوم تنظيم عمل الأجانب في لبنان رقم ١٧٥٦١ تاريخ ١٩٦٤/٩/١٨.

**٢. الدخول خلسة:**
حيث يدخل بعض الأجانب إلى لبنان خلسة وبطرق غير قانونية وذلك عبر الحدود البرية أو البحرية، ومعظمهم من الجنسيتين المصرية والسودانية بالإضافة إلى الجنسيات الأخرى (سرلنكيون، بنغلادشيون، باكستانيون..الخ) لم تتمكن الأجهزة الأمنية من تحديد عددهم وأن كانوا بنسبة ملحوظة.
وقد حددت العقوبة بموجب المادة ٣٢ من قانون ١٩٦٢/٧/١٠ المتعلق بتنظيم الدخول إلى لبنان والإقامة فيه والخروج منه بالحبس والغرامة والإخراج من لبنان.

## حقوق العامل المهاجر في لبنان

لقد نصت التشريعات اللبنانية على حقوق الأجانب، وبالطبع فهي حقوق أصيلة في الإنسان، ولا يجوز التنازل عنها أو المساومة عليها.

في الواقع إذا وجدنا نقصاً في الجانب التشريعي لجهة حماية الحرية والحقوق الأساسية للأجراء الأجانب، فإن **الدستور اللبناني** ملأ جانباً مهماً من هذا النقص، حيث شابهت مقدمته الدساتير العالمية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الملحقين، وقد انضم لبنان إلى كل ذلك، ومن المعروف أن هذه النصوص تشدد على احترام الحقوق الأساسية المتعلقة بشخصية الفرد الجسدية، والمعنوية، من كافة النواحي، مهما كان لون الإنسان أو الأجير، ومهما كان عرقه، أو جنسيته، أو نوع عمله، وهذه الحقوق غير قابلة للتنازل عنها، أو للمتاجرة بها، كما هي السيطرة القانونية المسبقة التي يمارسها الفرد على جسده، وعلى قدراته الإنتاجية، والفكرية والروحية، وهي حقوق مطلقة مثل بقية الحريات العامة.

## النصوص القانونية التي تناولت في أحكامها أوضاعاً تخص العمال المهاجرين في لبنان

يخضع العمّال المهاجرون النظاميون في لبنان لمجموعة من الأنظمة والقوانين تنتظم في سياق ما يلي:

- أ. قانون العمل اللبناني في جزء كبير منه، لا سيما مرسوم تنظيم عمل الأجانب رقم ١٧٥٦١ تاريخ ١٩٦٤/٦/١٨ وملحقاته.
  ملاحظة: استثنى قانون العمل اللبناني في المادة ١/٧ عمل، الخدم في بيوت الأفراد من الخضوع لأحكامه، وهذا الاستثناء يشمل اللبنانيين والأجانب على السواء، ولكن يبقى أن هؤلاء شملهم قانون الموجبات والعقود، كما تشملهم اتفاقيات دولية وعربية في بعض أحكامها.
- ب. قانون ١٠ تموز ١٩٦٢.
- ت. قانون الموجبات والعقود في مواد متفرقة.
- ث. اتفاقيات دولية ثنائية تقضي بالمعاملة بالمثل.
- ج. الاتفاقات الدولية التي صدقها لبنان.
- ح. تبنت مقدمة الدستور المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وهي بذلك تشمل المهاجرين.

ويخضع المهاجرون غير النظاميين لقوانين وأنظمة إجرائية خاصة بالداخلين إلى لبنان أو العاملين فيه بطرق غير نظامية، وغير قانونية، أو غير مطابقة للواقع، ولمفاعيل الاتفاقيات الثنائية التي تعقد بين لبنان ودولة أخرى (مصر على سبيل المثال، لتسوية أوضاع المصريين الداخلين

خلسة إلى لبنان، والتي يستفيد منها عادة كافة المهاجرين المماثلين، وكذلك إخلاء سبيل السودانيين والعراقيين إذا تبين هناك احتمال تعذيبهم في بلادهم)، ولفاعيل الاتفاقيات الدولية التي صدق عليها لبنان فيما يتعلق بأوضاعهم في مواد منها، إضافة إلى ما جاء في مقدمة الدستور.

## وضع المهاجرين في لبنان وحقوق الإنسان

يتضح أن لبنان صادق على اتفاقيات أساسية نصت على الكثير من مبادئ حقوق الإنسان، وشملت فيما شملت في أجزاء كثيرة منها العمال الوطنيين والمهاجرين، وشكلت قاعدة قانونية وأخلاقية جيدة لمعاملة المهاجرين. إلا أن لبنان ما زال بحاجة إلى مزيد من التقدم في هذا المجال، حيث أنه لم يصادق حتى اليوم، على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والتي من شأنها أن تحمي المهاجر، وتوفر له المزيد من شروط الحياة الكريمة والأمان الاجتماعي، والاستقرار المعنوي والمادي، والتي من شأنها أن تضع لبنان في مصاف الدول المتقدمة في مجال حقوق الإنسان.

**ولعل أبرز الاتفاقيات التي لم يصادق عليها لبنان حتى اليوم هي:**

- اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة) ١٩٤٩ رقم ٩٧.
- توصية العمال المهاجرين (مراجعة) ١٩٤٩ رقم ٧٦.
- اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) ١٩٧٥ رقم ١٤٣.
- الاتفاقية ١٨١ حول وكالات الاستخدام الخاصة

## الاتفاقيات والمواثيق الدولية

انضم لبنان إلى نصوص دولية عديدة متعلقة بشأن معايير العمل الدولية، ومع أن عدداً كبيراً منها قد لا ينطبق على فئة المهاجرين بشكل مباشر، إلا أن أموراً كثيرة منها تعنى بحماية العمال المهاجرين، أو يستفيدون من أحكامها، وهي:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية، أو المهينة
- بروتوكول منع الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه
- اتفاق التعويض عن حوادث العمل
- اتفاقية المساواة في المعاملة، التعويض عن حوادث العمل
- الاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري والإلزامي
- الاتفاقية المتعلقة بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية
- الاتفاقية المتعلقة بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر
- الاتفاقية بشأن إلغاء العمل الجبري
- الاتفاقية بشأن التمييز في الاستخدام و المهنة
- الاتفاقية بشأن سياسة العمالة

## العاملات المنزليات ومكاتب الاستخدام في لبنان

ازداد عدد العاملات والعمال المنزليين في لبنان بدءاً من العام ١٩٩٣، وقد ساعد على ذلك إنشاء مكاتب الاستقدام حيث رخصت وزارة العمل بإنشائها وفق شروط خاصة، تقضي بالسماح باستقدام العاملات المنزليات الإناث (حصراً)، وبوضع كفالة مصرفية (شهادة إيداع لدى مصرف الإسكان بقيمة (٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل) خمسين مليون ليرة لبنانية، وفرضت عليهم شروطاً تنظيمية، تفرض عليهم التقيد بالأنظمة والقوانين والقرارات التنظيمية الصادرة عن وزارة العمل وتمنع عليهم بعض الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى الاستغلال والاتجار بالبشر، كما فرضت على صاحب العمل اللبناني الذي يطلب استقدام العاملة المنزلية أن يؤمن الملبس، والغذاء، والدواء، والعناية الطبية، والمكان المناسب لنوم واستراحة العاملة، ودفع البدل الشهري عند نهاية كل شهر، وتقديم المساعدة اللازمة لتحويل رواتبها إلى الخارج عند الطلب، وإعطائها فترات

كافية للراحة، وعدم إساءة معاملتها أو التعرض لها بالضرب تحت طائلة المعاقبة القضائية (المادة ١٣) قرار رقم ١/٧٠ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٩. كما فرضت (المادة ١٤) من القرار نفسه على مكتب الاستقدام متابعة وضع العاملات المنزليات اللواتي يستقدمهن ويتأكد من عدم إساءة معاملتهن وحصولهن على كافة حقوقهن وإبلاغ وزارة العمل عن الحالات التي تستوجب تقديم شكوى. كما حظرت (المادة ١٨) على المكاتب الإعلان عن الأسعار بأية وسيلة كانت وبشكل مباشر أو غير مباشر.

إن وزارة العمل حاولت وبقرارات تنظيمية مختلفة أن تسد بعض الثغرات التي تركها عدم شمول هذه الشريحة بقانون العمل اللبناني، حيث استثنت المادة السابعة منه الخدم في منازل الأفراد من أحكام القانون.

## الهجرة من لبنان

"أنا أهاجر إذاً أنا لبناني"، فهجرة اللبنانيين لها جذور تاريخية تعود إلى عهد الفينيقيين، الذين حملوا تجارتهم وأبجديتهم إلى موانئ العالم القديم. وقد بدأت الهجرة الحديثة بالقرن التاسع عشر وتكثفت في مطلع القرن العشرين ومعدلاتها اليوم في ارتفاع مستمر نتيجة لارتفاع معدل البطالة، والمشاكل الأمنية والسياسية، وغياب الإرشاد المهني، وعدم دراسة سوق العمل...

◄ ثمة ١١ مليون لبناني في جميع أصقاع العالم، من أصل ١٥ مليوناً، وهو عدد اللبنانيين الإجمالي.

◄ ويشير مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي أعدّته وزارة الشؤون الاجتماعية بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤ إلى أن عدد المهاجرين هو نحو ٤٤ ألف لبناني سنوياً، بيد أن هذا العدد ارتفع منذ عام ٢٠٠٥ إلى نسبة تراوح بين ٦٠ألف مهاجر و٦٥ ألفاً سنوياً، وبلغ ذروته خلال حرب تموز الأخيرة. ويؤدي هذا النمو المطّرد في عدد المهاجرين بطبيعة الحال إلى ارتفاع معدل الشيخوخة في مقابل انخفاض عدد الفئات الشابة.

◄ وقد زاد عدد جوازات السفر التي أصدرتها المديرية العامة للأمن العام اللبناني حتى نهاية عام ٢٠٠٦ على مئتي ألف جواز سفر إضافة إلى جوازات السفر المجددة من دون احتساب الجوازات الصالحة والتي لا تخضع لهذا الإحصاء.

◄ فقد تلقت السفارة الاميركية بين ١٤ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٦ و٣١ أكتوبر (تشرين الأول) ٣١٣٣ طلب تأشيرة دخول منها ٥٧١ للهجرة و٢٥١٩ سياحة، وهذه الفئة في حال قبولها غالبا ما تبقى هناك. أما الكندية فقد تلقت بين ١٢ يوليو (تموز) وهو يوم اندلاع الحرب و٣١ أكتوبر ٧٤٣٦ طلبا من لبنانيين موجودين في الأردن وسورية ولبنان. وقد بلغ عدد طلبات الهجرة ١٦٠٠ والسياحة ٥٦٢١.

◄ وأشارت دراسة اقتصادية حكومية إلى أن هذه الأرقام تظهر هجرة لبنانية جماعية لمختلف الطوائف اللبنانية، موضحة هجرة ١٦٪ من سكان منطقة البقاع و٦,١٩٪ من سكان العاصمة بيروت و٢,٢٢٪ من سكان الشمال و٣,١٩٪ من سكان الجنوب و٣,١٧ ٪ من سكان مناطق الجبل.

◄ وأظهرت الدراسة هجرة ٣٢٪ من عدد المهاجرين من فئة الجامعيين إلى جانب ١٥٪ من التقنيين بما يزيد على ضعفي نمن عددهم بالنسبة لشريحة المقيمين في لبنان من التقنيين حيث تصل نسبتهم ٦,٢٪.

◄ وتكمن خطورة الهجرة في إفراغ المجتمع من شبابه ما يحوّله إلى مجتمع هرم. ونرى أن الدول المتقدمة تفتح باب الهجرة إليها ذلك أن الشباب يدفعون عجلتها الاقتصادية من ناحية ومن ناحية ثانية يساعدون على تمويل خدماتها الاجتماعية، لا سيما تلك التي تخص المسنين، وذلك عبر تسديدهم الضرائب.

◄ وهجرة اللبنانيين تجرد البلاد من الفئات العمرية في سن الإنتاج فيشيخ المجتمع فيما ينفق على تعليم شبابه ليحظوا بإمكانات مهنية. ذلك انه إذا دفع الأهل لتعليم ولدهم نحو ٣٥ ألفا أو ٤٠ ألف دولار على الأقل، فلن يتمكن الابن من تحصيل المبلغ عند دخول سوق العمل. فيصرف اللبناني بذلك ماله لتصدير أدمغة أبنائه. فإلى متى؟

# المراجع


- تقرير الاستخدام في العالم ٢٠٠٤-٢٠٠٥، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٥، جنيف
- حالة سكان العالم ٢٠٠٦، عبور إلى الأمل-النساء والهجرة الدولية، صندوق الأمم المتحدة للسكان
- تقرير اتجاهات الاستخدام العالمية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦- مكتب العمل الدولي جنيف
- النوع الاجتماعي، شراكة في المساواة- دائرة المساواة بين الجنسين، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٢
- قواعد اللعبة، مقدمة موجزة لمعايير العمل الدولية، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٦
- مسح منظمة العمل الدولية للهجرة ٢٠٠٣
- تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٦، "الهجرة الدولية في المنطقة العربية"، واجتماع الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت، ١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦.
- المرأة المهاجرة في الدولة العربية، وضع العمال المنزليين، إعداد سيمال اسيم ومونيكا سميث، حزيران/يونيو ٢٠٠٥، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت
- الأوضاع القانونية والتشريعية للعمال المهاجرين في لبنان، د. نبيل الخطيب، ٢٠٠٦
- تقرير ورشة عمل حول التوعية بشأن وضع خادمات المنازل المهاجرات في لبنان (بيروت ٢٨-٣٠ ت٢ نوفمبر ٢٠٠٥) منظمة العمل الدولية، بيروت-لبنان
- أوراق عمل ندوة سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، أبو ظبي ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٢.
- عالم العمل، مجلة منظمة العمل الدولية- أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ العدد ٥١
- عالم العمل، مجلة منظمة العمل الدولية- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ العدد ٥٢
- عالم العمل، مجلة منظمة العمل الدولية- تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ العدد ٥٣
- عالم العمل، مجلة منظمة العمل الدولية - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ العدد ٥٦
- عالم العمل، مجلة منظمة العمل الدولية- شباط/فبراير ٢٠٠٧ العدد ٥٧

**Websites:**

- www.ilo.org
- www.unfpa.org
- www.iom.int
- www.ohchr.org
- www.un.org
- www.arabmigrant.org
- www.alolabor.org
- www.gcim.org/en
- www.arab-ipu.org
- www.cas.gov.lb

هذه النشرة متوفرة على موقع مجلس النواب على الإنترنيت : www.lp.gov.lb

أرقام هاتف مجلس النواب: ٩٨٢٠٤٤ (٠١) ← ٩٨٢٠٥٨ (٠١)  المبنى الجديد: ٩٨٢١٠٠ (٠١)  فاكس: ٩٨٢٠٥٩ (٠١)

للمزيد من المعلومات يمكن الاتصال على الأرقام التالية : المديرية العامة للدراسات والمعلومات في مجلس النواب : ٩٨١٤٦٩ (٠١)
فاكس: ٩٨٢٠٦٣ (٠١) – مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب : ٩٨٢١٥١ (٠١) – فاكس: ٩٨٢١٤٤ (٠١)

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو الى التغيير والى تحقيق نفاذ البلدان الى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل. ونحن نعمل على الأرض في ١٦٦ بلداً ونتعاون معها في تطبيق الحلول التي أوجدتها لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية. وفي وقت تقوم فيه هذه البلدان بتطوير قدراتها المحلية، تعتمد على الشعوب المنضمة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى شركائنا العديدين.

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تلفون: ٩٦١(١)٩٨١٣٠١ فاكس: ٩٦١(١)٩٨١٥٢١ email: registry@undp.org.lb - www.undp.org.lb